

التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر

Sustainable development and its challenges in Algeria

دريسي أمينة*

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

adrici31@yahoo.fr

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbès, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2023/11/13 - تاريخ القبول: 2024/04/16 - تاريخ النشر: 2024/04/28

الملخص: تحتل التنمية المستدامة مكانا بارزا على المستوى الدولي والوطني على حد سواء، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات لأنها مطلب سياسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، على اعتبار أن الفقر يتطلب جهودا مطنية للقضاء على المشاكل التي تنجر عنه، وتشكل التنمية أداة ناجعة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية للأفراد في تحقيق مستقبل أفضل والعيش بسكينة وسلام وراحة.

ولقد عملت الجزائر على إدراج مفهوم التنمية المستدامة في مختلف القطاعات وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني، فواجهتها في ذلك معوقات كثيرة، غير أنها بذلت في سبيل تحقيق ذلك جهودا مطنية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الإنعاش الاقتصادي، الاقتصاد الوطني

Abstract: At both the international and the national levels, sustainable development features prominently and has become one of the central concerns of several governments since it is a political requirement for achieving justice and equity in the distribution of development gains and wealth among different generations the fact that poverty requires strenuous efforts to eliminate the problems it results. Sustainable development does also represent an effective tool to meet the various growing challenges of individuals in making a better future and living in peace, tranquillity and comfort.

Algeria, as well, has worked to incorporate the concept of sustainable development in a range of sectors in order to promote the national economy, which has faced many obstacles and despite that, the country has made great en deavours to achieve that.

Keywords: sustainable development, economic recovery, national economy

*المؤلف المرسل: دريسي أمينة.

المقدمة

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية وهذا إلى جانب انعدام الوعي واللامبالاة واللامسؤولية لدى جل أفراد المجتمع والهيئات الفاعلة، إذ أن الدول كانت تسعى دائما للتقدم والتطور وتحقيق المصالح الخاصة، دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي غير أن طريقة التفكير هذه تغيرت واتجهت المجموعة الدولية نحو التفكير في ضرورة المحافظة على مستقبل الأجيال المقبلة وحققها في العيش وهو ما تمخض عنه ظهور مفهوم التنمية المستدامة كأحد الوسائل الجديدة والفاعلة للربط بين متطلبات الحاضر والمستقبل. إن التنمية تهدف لتحسين الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والنهوض بالاقتصاد من خلال زيادة معدل النمو.

فالتنمية المستدامة هي التنمية الفعلية والحقيقية، هذه التنمية تعتبر قضية أخلاقية، إنسانية، بيئية، مصيرية وعقلانية¹. لهذا تسعى الجزائر ومنذ الاستقلال لتنمية اقتصادها واللاحق بركب الدول المتقدمة، ولذلك سعت جاهدة لتبني متطلبات التنمية المستدامة بموجب مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة منذ 2001 إلى غاية 2014 .

إن الإشكالية المطروحة هي: ما هو واقع التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية إشكاليتين فرعيتين :

1- ما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟، وهو ما يتطلب البحث في ظهور التنمية المستدامة، ثم تعريفها، وتحديد مضمونها من خلال التمييز بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة .

2- ما هي الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل إرساء أبعاد التنمية المستدامة ؟.

وتتمثل أسباب اختيار الموضوع في كونه من مواضيع الساعة، لأن كل الباحثين وباختلاف تخصصاتهم يهتمون بهذا الموضوع نظرا لصلته بالحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

وتكمن أهميته باعتباره يبحث في مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع الإنعاش الاقتصادي في الوصول إلى بناء اقتصاد مستقل عن مورد طبيعي غير متجدد مثل النفط.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي، والمنهج الاستقرائي.

¹ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، جوان 2010، الصفحة 190.

وعليه قسمت الدراسة إلى مبحثين، يتطرق المبحث الأول لمفهوم التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني لجهود الجزائر في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التي أضحت مطلبا دوليا.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

إن التطرق لمفهوم التنمية المستدامة يستلزم تحديد الأصول التاريخية لظهور فكرة التنمية المستدامة ثم البحث عن مختلف التعاريف التي أعطيت لها، ثم تحديد مضمونها لأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، وأخيرا التمييز بينهما.

المطلب الأول: ظهور فكرة التنمية المستدامة.

إن الحديث عن التنمية المستدامة بدأ في سنة 1972 غير أن جذور هذا المفهوم تعود في الحقيقة إلى سنة 1968، ولهذا ارتأينا أن نحدد بشكل دقيق التطور التاريخي للتنمية على النحو التالي²:

1968: نظمت اليونسكو مؤتمر دولي حكومي مخصص للبيئة والتنمية معا، وفي هذا المؤتمر أعلنت برنامجها المعروف: الإنسان والمحيط.

1972: عقدت الأمم المتحدة في ستوكهولم (السويد) مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة بداية الاهتمام العالمي بالبيئة، إذ ناقش هذا المؤتمر لأول مرة قضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم³، ولقد عرف هذا المؤتمر حضورا معتبرا حيث شهد مشاركة ممثلو 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، إلى جانب عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية

² أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010"، ياسمينه زرنوح: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، قسم التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، الصفحة 124-126، خامرة الطاهر: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سونطراك، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، الصفحة 27-31، وأنظر أيضا: بحث شامل حول التنمية المستدامة في الجزائر، منشور على الموقع www.hardusdiscussion.com/html/8992/ تاريخ زيارة الموقع 26-10-2016 الساعة 13:40،

Beeler, G Bjorn, opportunities an threats tolocal sustainable development: introducing ecotourism to venado island ,costa Rica ,Master thesis , department of social and Economic Geography , lund university page 10 , lansu Angelique and Sloep of boon and Mieras ,Rietje van dam, learning in networks learning , center for learning sciences and technologies , open universities , the Netherlands, 2010 page 25.

³ العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، الصفحة 18، وانظر أيضا محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، الصفحة 70 و 71 .

والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وأعلن هذا المؤتمر أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة⁴.

1980: ظهر أول مفهوم للتنمية المستدامة في الوثيقة المعنونة " دور الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة" التي نشرها الإتحاد الدولي لحماية البيئة⁵.

1982: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيه وتقييم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة⁶.

1987: أصدرت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية أول تقرير عرفت فيه التنمية المستدامة⁷.

1989: إعلان المؤتمر الدولي للسكان الذي أكد أن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بتطوير البرامج الصحية والتربوية والإسكانية والتوظيفية⁸.

1990: أكد مؤتمر العمل الدولي أن الأهداف والأنشطة البيئية يجب أن تدمج في إطار الأهداف الإنمائية ويجب في هذا السياق الاستخدام العقلاني للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة⁹.

1992: عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (البرازيل) وفي هذه الفترة ظهرت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، حيث أفضى هذا المؤتمر إلى وضع وثيقة مفصلة - برنامج العمل في القرن 21 تضمنت 40 فصلا تناولت جميع الجوانب التي يتعين الإسترشاد بها في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية) والتنمية

⁴ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

⁵ أبو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2010.

⁶ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

⁷ راجع أدناه تقرير Brundthland Gro harlem.

⁸ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

⁹ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

الاجتماعية (الصحة والتعليم)¹⁰. وكلفت اليونسكو بإدارة وتنفيذ الفصل 35 (تسخير العلوم لأغراض تنمية المستدامة) والفصل 36 (التعليم والوعي العام والتدريب)¹¹.

1997: عقد مؤتمر كيوتو الذي أكد على التنمية المستدامة المرتبطة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة¹².

2000: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار المنظور البيئي لسنة 1987 وعملت على وجوب تطبيقه سنة 2000 وما بعدها ويهدف هذا القرار إلى تحقيق التنمية المستدامة¹³.

2000: أصدرت الأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي يتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمرامي الثمانية التنموية للألفية¹⁴.

2002: عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) والذي سمي بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (ريو + 10)¹⁵، حضر المؤتمر أكثر من 100 رئيس دولة، وعشرات الآلاف من المتخصصين في مجالات البيئة والتنمية، وأكد المؤتمر على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وتحديد الآليات التي يمكن أن تؤثر في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، واقترح الإجراءات المزمع إتخاذها لتحقيقها ومن ذلك دعم البناء المؤسسي في مختلف المستويات¹⁶. وأكدت اليونسكو في هذه القمة إرادتها في التطبيق الفعلي لجدول أعمال القرن 21 وعقدت على اثر ذلك عدة شراكات تبنت جميعها فكرة التعليم من أجل التنمية المستدامة¹⁷.

¹⁰ فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، يناير 2016، الصفحة 15 و16.
¹¹ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

¹² العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، الصفحة 19.
¹³ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

¹⁴ انظر أدناه الدراسة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية.
¹⁵ سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفريّة ودور التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مختار، غنابة، الصفحة 99.

¹⁶ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا: متطلب إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عون " جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن، 11-13 أكتوبر 2010".

¹⁷ التعليم من أجل التنمية المستدامة، الأسبوع التاسع والثلاثين 05-11-2006 من احتفالات الذكرى الستين لتأسيس اليونسكو، الصفحة 2.

ويلاحظ مما تقدم أن تغير الأسماء يعبر عن تغير المفاهيم في العالم من خلال إقامة علاقة وطيدة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه، إن الانتقال من فكرة بيئة الإنسان سنة 1972، إلى فكرة التنمية المستدامة، يؤكد أن علاقة الإنسان بالبيئة لا تقتصر فقط على تأثير البيئة على صحته، لأن البيئة تتوافر على موارد طبيعية يمكنها أن تساهم في التنمية في مختلف المجالات، إلا أن الإنسان يسمح له باستغلال هذه الموارد دون استنزافها، أي يتعين عليه المحافظة على حق الأجيال القادمة في ذات الاستغلال الذي يباشره.

غير أنه بعد ذلك شهد العالم تغييرا في توجهاته خاصة ما تعلق بالتنمية المستدامة، حيث اتجه التفكير نحو الربط بين التنمية المستدامة والتعليم، وأضحى التعليم جوهر وأساس تحقيق التنمية المستدامة ففي 2006: أصدرت اليونسكو نص إعلامي لموضوع: " التعليم من أجل التنمية المستدامة، والترويج له من خلال احتفالاتها بالذكرى الستين لتأسيس اليونسكو¹⁸ .

وفي 2009: عقدت اليونسكو مؤتمر عالمي تحت شعار " مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، ونادى المؤتمر بأنه من خلال التعليم والتعلم مدى الحياة يمكننا إرساء أنماط عيش مستدامة، وأكد المؤتمر على وجوب العمل فورا على تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة¹⁹ .

وفي 2012 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريوديغانيرو (ريو +20) وفي هذا المؤتمر اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة²⁰ .

وعقد في 2015 مؤتمر قمة الأمم المتحدة بنيويورك الذي اعتمد خطة التنمية المستدامة إلى غاية عام 2030و المعنونة بتحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030²¹ .

¹⁸ التعليم من أجل التنمية المستدامة، الأسبوع التاسع والثلاثين 05-11-2006 من احتفالات الذكرى الستين لتأسيس اليونسكو .

¹⁹ مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، انعقد بتاريخ 31 مارس واستمر إلى 2 أبريل 2009، بيان المؤتمر منشور على الموقع www.esd-world-conference-2009.org: تاريخ زيارة الموقع 13 أبريل 2016 على الساعة: 10 00 .

²⁰ مؤتمر التنمية المستدامة (ريو + 20) متاح على الموقع www.uncsd2012.org/rio20/meetings-sideevents.html: تاريخ زيارة الموقع: 10 أبريل 2016 على الساعة: 20 05

²¹ راجع أدناه الدراسة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (الأهداف العالمية) .

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة.

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من لفظين: التنمية والمستدامة .

فالتنمية في اللغة مأخوذة من الفعل نمى ويقال: أنميت الشيء ونميته جعلته ناميا²² والمستدامة

مأخوذة من استدامة الشيء أي: طلب دوامه²³ .

ولقد ورد تعريف التنمية المستدامة في القانون من خلال نصين حيث عرفها القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بأنها: " تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، والتراث الثقافي للأجيال القادمة"²⁴. وعلاوة على ذلك أكد قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة بأن التنمية المستدامة هي: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية "²⁵.

ولقد جاء التعريف الأخير مطابقا لتقرير Brundtland Gro harlem المعنون Our Common Future والمعد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 والذي جاء فيه أن التنمية المستدامة هي: " التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم "²⁶.

ويلاحظ أن المبدأين الثالث والرابع اللذان خرج يهما مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992 قد تبينا نفس التعريف السابق حيث أكد أنه يقصد بالتنمية المستدامة ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"²⁷.

²² ابن منظور: لسان العرب، الطبعة الأولى، دار الصادر، بيروت، 1410هـ - 1990م، الجزء الخامس عشر، الصفحة 341.

²³ ابن منظور، المرجع السابق، الجزء الثاني عشر، الصفحة 213.

²⁴ المادة الثالثة رابعا من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية 17 فبراير 2003، العدد 11، الصفحة 4.

²⁵ المادة الرابعة رابعا من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية 20 يوليو 2003، العدد 43، الصفحة 6.

²⁶ ريدة ديب وسليمان مهنا: التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا، 2009، الصفحة 488.

And see also: commission mondial sur l'environnement et le développement Rapport .

²⁷ خبابة عبد الله وبوقرة رايح: الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، الصفحة 323.

وعرفها الإتحاد الدولي لحماية البيئة وحفظ الطبيعة في 1991 بأنها: "نوع من التنمية تقوم على تحسين شروط حياة المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبء الأنظمة الإيكولوجية والبقاء في حدود القدرة"²⁸.

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992 بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الطاقوية، الصناعية، والضريبية كلها بقصد تنمية إقتصادية، إجتماعية وإيكولوجية"²⁹.

ولقد حاول الفقه بدوره إعطاء تعريف لها فتعددت التعاريف واختلفت، حيث أن كل اتجاه ينظر إليها من زاويته الخاصة، إذ عرفها البعض من المنظور الإسلامي بأنها تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها بما لا يخل بالتوازن الذي وضعه الله عز وجل في كل شيء في الكون³⁰.

وتماشيا مع ذلك عرفها البعض الآخر بأنها الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواء البشرية أو المالية، المادية والمعنوية، وغيرها للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل³¹.

كما أكد جانب آخر أن التنمية المستدامة تهدف للحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد³².

فمفهوم التنمية المستدامة ينصرف للتقدم والتطور العلمي، والاجتماعي، والصناعي في جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية دون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لخطر التلوث والدمار والهلاك³³.

وحسب البعض فإن مدلول التنمية المستدامة ينصرف لكل استخدام للموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها، أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقضها بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية³⁴.

²⁸ أحمد زيطوط: تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، بدون تاريخ المناقشة، الصفحة 17.

²⁹ PNUD , Rapport mondial sur le développement Humain, 1992.

³⁰ أحمد عبد الرحيم السايح وأحمد عبده عوض: قضايا البيئة من منظور إسلامي، مركز الكتاب للنشر الحديث، الطبعة الأولى، 2004، الصفحة 43.

³¹ أكرم أحمد رضا الطويل وأحمد عوني أحمد عمر أغا، المرجع السابق.

³² محمد عزت إبراهيم ومحمد عبد الكريم ربه: اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، 2000، الصفحة 494.

³³ السالم غالب محمود حسين: واقع إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير، منشورة، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، الصفحة 28.

فالتنمية المستدامة إذن هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة، دون أن تعرض للخطر قدرة

الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى³⁵.

ولقد أجمع البعض أن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن³⁶.

وأن هذا التوازن يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي³⁷.

فالتنمية المستدامة مفهوم يعين تنمية اجتماعية واقتصادية تتماشى مع وجوب المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، مع مراعاة المحافظة أيضا على حق ونصيب الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد.

إن التنمية المستدامة تلي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم من هذه التنمية، وإن كانت تعكس التقدم والتطور العلمي والاجتماعي، والصناعي في جميع نواحي الحياة المختلفة إلا أن ذلك يجب أن يتم بصفة مستمرة ودون تعريض البيئة لأي خطر، وفي الوقت الراهن أضحى مفهوم التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات التعليم العالي التي أصبحت ملزمة بتلقين خريجها هذا المفهوم.

المطلب الثالث: من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

وسوف نخصص هذه الدراسة لإعلان الألفية الذي تبنته الأمم المتحدة في 2000، ثم لأهداف التنمية المستدامة المتخذة بموجب خطة التنمية المستدامة 2030، وأخيرا سوف نميز بين الوثيقتين.

³⁴ بريس السعيد ونعيمة يحيوي: فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 11-15/06/2011.

³⁵ سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، أعمال . مؤتمر المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006، الصفحة 25.

³⁶ زمران كريم، الصفحة 195، ونهى الخطيب: اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة، 2000، الصفحة 220.

³⁷ نهى الخطيب، المرجع السابق، الصفحة 220.

الفرع الأول: الأهداف الإنمائية للألفية

يعتبر إعلان الألفية بمثابة رؤية لمستقبل أفضل، تصورها واضعوا هذا الإعلان. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة تعهد برفع مبادئ الكرامة الإنسانية، والمساواة، والإنصاف بين الأشخاص، وبتحرير العالم من الفقر المدقع.

ولقد تضمن إعلان الألفية لعام 2000، الأهداف الإنمائية للألفية، والتي اشتملت على ثمانية أهداف ومجموعة من الغايات المحددة الزمن والصالحة للقياس³⁸ وتتمثل أهداف الإعلان في ما يلي

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع وذلك عبر خفض عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بمعدل النصف، وخفض عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بمعدل النصف كذلك في أفق 2015 .

2- التعميم الشامل للتعليم الابتدائي³⁹ عبر تمكين الأطفال (البنين والبنات على السواء) من إكمال مسار التمدرس الابتدائي بجميع مستوياته بحلول عام 2015 .

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك من خلال زيادة فرص التشغيل والتوظيف وتوسيع حظوظها في المشاركة في الحياة السياسية⁴⁰ .

4- خفض معدل وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة من العمر بنسبة الثلثين في أفق 2015.

5- تحسين الصحة الإنجابية: من خلال توفير كامل خدمات الصحة الإنجابية وخفض معدل وفيات النساء الحوامل بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام 2015.

³⁸ راجع تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية عام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، صادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يونيو 2010، وتقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015، الأمم المتحدة، نيويورك، صادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2015. وتقرير التنمية البشرية لعام 2013 نهضة الجنوب تحدث تحولا في ميزان القوى العالمي: مكاسب التنمية الكبرى التي حققتها إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أدت إلى تراجع ضخ في معدلات الفقر ونمو الطبقة الوسطى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

يمكن الاطلاع على هذه التقارير المنشورة على موقع: <http://hdr.undp.org>

³⁹ ويعتبر الحق في التعليم حقا دستوريا أقرته المادة 65 من دستور 1996: "الحق في التعليم مضمون

التعليم العمومي مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون

التعليم الأساسي إجباري

تنظم الدولة المنظومة التعليمية الوطنية، تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين".

⁴⁰ راجع المادتين 34 و 35 من الدستور .

6- محاربة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) والأمراض المعدية الأخرى⁴¹: عبر تمكين المصابين بهذه الأمراض من المعالجة الكاملة، والعمل على وقف انتشارها بحلول عام 2015، وبدء انحسارها ابتداءً من هذا التاريخ.

7- ضمان الاستدامة البيئية: عبر محاربة التصحر وحماية الغابات والتنوع الحيوي، وذلك من خلال حث الدول على تضمين مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها التنموية⁴². كما تم التنصيص على خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب بصفة دائمة بمعدل النصف في أفق 2015.

8- اقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، من خلال إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية وإلغاء أو تخفيف ديونها، وتقديم مساعدات أكثر سخاءاً للبلدان التي تلتزم بخفض معدلات الفقر.

و لقد شهد العالم تحقيق انجازات عظيمة وذلك قصد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. حيث تحسنت معيشة الملايين من الأشخاص، ونجح العالم في تخفيض الفقر المدقع إلى نصف ما كان عليه، وأصبح الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب حقيقة واقعة بالنسبة لملياري شخص، وتم تحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي كما انخفضت وفيات الأطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر بمقدار النصف، وانخفضت الوفيات النفاسية بنسبة خمسة وأربعين بالمائة، كما تم تقادي وفاة الملايين بسبب الملاريا نتيجة التوسع الكبير في تدخلات معالجة المرض⁴³. ويرجع الفضل في ذلك لتضافر الجهود العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل تحقيق تلك الأهداف والتي تشكل بدورها، ركيزة الخطة الإنمائية العالمية المقبلة. وفي هذا الشأن، قال بان كي مون: "إن جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حاسمة لبناء أساس متين للتنمية لما بعد عام 2015، في نفس الوقت يجب أن نسعى لوضع إطار قوي لتغطية المجالات التي لم تنته ومعالجة الأمور التي لم تغطيها الأهداف الإنمائية الثمانية. لقد تغير العالم بشكل كبير منذ اعتماد إعلان الألفية عام 2000."⁴⁴

⁴¹ وهو ما أقرته الفقرة الثانية من المادة 66 من دستور 1996 تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها .

⁴² راجع في هذا الصدد الفقرة الأولى من المادة 19 من دستور 1996 .

⁴³ راجع تقارير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2010 و 2015 المعدة من طرف للأمم المتحدة التي سبق الإشارة إليها.

⁴⁴ انظر كلمة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية.... الانجازات والجهود الرامية لتحقيق المزيد، جريدة الوسط، يومية سياسية مستقلة الكترونية، 07 يوليو 2014، تاريخ الاطلاع 29 ابريل 2015 على الساعة 00: 18.

ولقد أكد بان كي مون أن الإنجازات المحققة تظهر أن العمل المشترك بين الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن يحدث فرقا.⁴⁵

ويلاحظ من خلال استقراء مختلف تقارير الأهداف الإنمائية للألفية المعدة من طرف الأمم المتحدة المشار إليها أنفا أن هناك تفاوت بين الإنجازات والأهداف داخل المناطق والبلدان وبين المجموعات السكانية، وهذا بالنسبة لأكثر الفئات تهميشا وضعفا في المجتمع ويعتبر، الإقصاء الاجتماعي والتمييز من بين أكبر العقبات التي تعترض التقدم، ومن ثمة لن تتحقق بعض الأهداف إلا تم القضاء على هذه السلوكيات التي تعرقل مسار التنمية المستدامة التي ينادي بها المجتمع الدولي، وهو ماكرسه الدستور الجزائري من خلال التأكيد على مساواة المواطنين أمام القانون، وعدم التمييز بينهم، وإقرار المساواة بين الرجال والنساء في سوق الشغل.⁴⁶

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة (الأهداف العالمية)

ولما كان من المقرر أن تنتهي الغايات المحددة للأهداف الإنمائية للألفية في نهاية عام 2015، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدأت قبل نهاية 2015 بالتفكير في مجموعة أوسع من الأهداف التي ستعقبها واتفقت هذه الدول في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد بربو دي جانيروسنة 2012 والمسمى ريو + 20، على إنشاء فريق عمل أوكلت له مهمة وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها، وفي أغسطس 2015 بنيويورك توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للخطة الجديدة (تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة 2030)⁴⁷ وتضمنت 17 هدفا و 169 غاية وتغطي هذه الأهداف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي، الشمول الاجتماعي، وحماية البيئة.⁴⁸

⁴⁵ انظر كلمة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة السالفة الذكر .

⁴⁶ راجع المادة 32 و34 و36 من المرسوم الرئاسي رقم 96 - 438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 والمتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية 8 ديسمبر 1996، العدد 76، ص. 06، والمعدل بالقانون 02-03 المؤرخ في 10 ابريل 2002، الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 ابريل 2002، العدد 25، الصفحة 13، والقانون لرقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 العدد 63، الصفحة 08، والقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 مارس 2016، العدد 14، الصفحة 03 .

⁴⁷ يمكن الاطلاع على الوثيقة الختامية لأهداف التنمية المستدامة على الموقع

<https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>: تاريخ زيارة الموقع والاطلاع على الخطة -04-29:

2016 على الساعة 15:18.

⁴⁸ أهداف التنمية المستدامة، وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، منشورة على الموقع www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-France تاريخ زيارة الموقع: 29-04-2016 على الساعة: 1630 .

و تشمل أهداف التنمية المستدامة⁴⁹ الأهداف التالية :

- 1- القضاء على الفقر، 2- القضاء التام على الجوع، 3- الصحة الجيدة والرفاه، 4- التعليم الجيد، 5- المساواة بين الجنسين، 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7- طاقة نظيفة وأسعار معقولة (طاقة متجددة)، 8- وظائف مجدية ونمو اقتصادي، 9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الابتكار والبنية التحتية) ، 10- الحد من عدم المساواة، 11- مدن ومجتمعات مستدامة، 12- الاستهلاك والنتاج المسؤولين، 13- العمل من أجل المناخ، 14- الحياة تحت الماء، 15- الحياة في البر، 16- السلام والعدل والمؤسسات القوية، 17- عقد الشركات لتحقيق الأهداف.

الفرع الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة⁵⁰

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تتضمن 169 غاية هي أهداف أوسع نطاقاً من الأهداف الإنمائية للألفية، وتذهب إلى مدى أبعد منها وذلك من خلال معالجتها للأسباب الجذرية للفقر والحاجة العامة إلى التنمية التي تكون في صالح الجميع. وستغطي هذه الأهداف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي وحماية البيئة.

أما الأهداف العالمية الجديدة فستغطي استناداً إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية ورواجها، مسائل أكبر تنطوي على طموحات لمعالجة أوجه عدم المساواة، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل الكريم، والمدن، والتصنيع، والطاقة، وتغير المناخ، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، والعدل.

تتطبق الأهداف الجديدة على الجميع وعلى كل البلدان، في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية كان المقصود منها هو اتخاذ إجراءات في البلدان النامية فقط.

تتمثل السمات البارزة للأهداف الإنمائية للألفية في سُبُل التنفيذ - أي حشد الموارد المالية - وأيضاً بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً في حين تعترف الأهداف الجديدة بأن التصدي لتغير المناخ

⁴⁹ يمكن الاطلاع على أهداف التنمية المستدامة على الموقع:

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals>

تاريخ زيارة الموقع والاطلاع على الأهداف والغايات 2016-04-29: على الساعة 18:30.

إن التمييز بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة ورد بمقال نشر على الموقع⁵⁰

تاريخ زيارة الموقع 2016-04-29، على الساعة 19:00. www.un.org/sustainabledevelopment/arb/

أمر أساسي للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويرمي الهدف 13 من تلك الأهداف إلى التشجيع على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره⁵¹.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التي أضحت مطلبا دوليا

تسعى الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة إلى تحفيز التنمية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأكثر الدول فقرا في العالم. ومنذ وضع هاتين الوثيقتين عكفت الجزائر على تطبيق أهدافها الإنمائية من خلال إرساء منظومة تشريعية ورسم سياسات وبرامج للإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة.

وتماشيا مع ما استقر عليه العمل في المجتمع الدولي من وجوب الأخذ بمفهوم التنمية المستدامة ووضع الأطر القانونية وإستراتيجيات خاصة لتحقيق هذا المفهوم عمدت الجزائر إلى مسايرة هذا الاتجاه من خلال وضع ترسانة من النصوص القانونية⁵².

إلى جانب تهيئة أرضية سياسية تعتمد على تبني مجموعة من الأفكار تتمثل في: الوثام لاسترجاع الأمن والاستقرار في ربوع الوطن، الحكم الراشد لإصلاح هياكل الدولة، تبني فكرة التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا، فكرة التسويق السياسي للسوق الجزائري، بعث مشاريع المنشآت القاعدية والهياكل الأساسية⁵³.

ولقد شرعت الجزائر منذ 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن

⁵¹ يمكن الاطلاع على أهداف التنمية المستدامة على الموقع: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals> تاريخ زيارة الموقع والاطلاع على الأهداف والغايات 2016-04-29: على الساعة 30: 18.

⁵² الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية المؤرخة في 22 غشت 2001، العدد 47، الصفحة 4.

القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الجريدة الرسمية المؤرخة في 15 ديسمبر 2001 العدد 77، الصفحة 18 والقانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية 17 فبراير 2003، العدد 11، الصفحة 4 والقانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية 20 يوليو 2003، العدد 43، الصفحة 6، والقانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية المؤرخة في 30 ديسمبر 2015، العدد 17، الصفحة 6 المعدل والمتم للقاء رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت 1998، والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998/2002.

⁵³ خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي مابين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 12، يناير 2016، الصفحة 22 إلى 25.

التحسن المستمر نسبيا لأسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة الممتدة من 2001 وإلى غاية 2019 .

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بمبلغ 525 مليار دينار (أي ما يعادل 7ملايير دولار أمريكي)⁵⁴، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا ب 1.216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار)⁵⁵.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد ذلك في العديد من الانجازات نذكر منها⁵⁶ :

-دعم النشاطات الإنتاجية وفي مقدمتها التنمية الفلاحية: من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وبغلاف مالي قدره 65 مليار دينار دج.

-الاهتمام بالصيد والموارد المائية :و قدر المبلغ الإجمالي للمشروع 9.5مليار دينار .

ولقد عكفت الدولة على العناية بالتنمية المحلية من خلال فتح طرق ولائية وبلدية وتطهير الماء والمحيط، وانجاز البنى التحتية للاتصال لتشجيع استقرار أو عودة المواطنين خاصة للمناطق التي عانت من الإرهاب⁵⁷. وقدرت تكلفة البرنامج ب113مليار دج، كما رصدت السلطات العامة 16 مليار دج للتشغيل والحماية الاجتماعية. إلى جانب تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدر ب 5, 210 مليار دج مس ثلاثة جوانب أساسية: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران. كما اهتمت الدولة من خلال هذا البرنامج بتنمية الموارد البشرية حيث رصدت لها 3, 90 مليار دج⁵⁸.

53 MUSTAPHA BAKLI, Essai d'évaluation des effets des deux plans Trinnal (2001-2004) Quinquennal (2005-2009) sur l'évaluation urbaine et Economique d'un Espace local: Regard sur le cas de quelques communes de la wilaya de Bejaia, communication colloque international: évaluation des programmes d'investissement publics 2001-2014 et retombées sur l'emploi d'investissement et la croissance economique,p.9.

⁵⁵محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، السنة 2012، قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، الصفحة 147 .

⁵⁶زمران كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية واجتماعية،العدد السابع، جوان 2010، الصفحة 200 وما يليها.

⁵⁷ MUSTAPHA BAKLI, op.cit, p.10.

⁵⁸زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، الصفحة 181 و 182 و 183.

ويهدف البرنامج لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية⁵⁹: 1- تخفيض نسبة الفقر، 2- وتوفير مناصب عمل حيث اعتزم البرنامج عند انطلاقه فتح 850 000 منصب شغل، 3- وتحقيق التوازن الجهوي وتنشيط المناطق الريفية.

استطاعت الجزائر في سنة 2003 أن تحقق نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8 % هي الأعلى نسبة (لأنه سنة 2004 انخفضت نسبة النمو إلى 4,85 %⁶⁰) واحتياطات صرف متزايدة قدرها 32,9 مليار دولار، إلى جانب انخفاض المديونية الجزائرية الخارجية إلى 22 مليار دولار بعد أن كانت 28,3 مليار دولار عند بداية تطبيق هذا البرنامج، كما تقلصت الديون الداخلية العمومية إلى 911 مليار دج بعد أن كانت تبلغ 1059 مليار دج سنة 1999⁶¹. وتراجعت البطالة من 29% إلى 24%، وتمكنت الجزائر علاوة على ذلك من انجاز آلاف المنشآت القاعدية وبناء وتسليم مفاتيح 700.000 مسكن⁶²

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009

جاء هذا البرنامج لتكملة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، واستغلت الجزائر العائدات النفطية التي استطاعت أن توفر غلafa ماليا قدر ب 4200 مليار دج، التي وجهت غالبا لتحسين مستوى المعيشة، وتنمية الهياكل الأساسية القاعدية (السكن، الطرق، والسدود)⁶³. حيث خصص مبلغ 908,5. 1 مليار دج لبرنامج تحين ظروف معيشة السكان (50، 45) %، و 703,19. 1 مليار دج لبرنامج تطوير المنشآت الأساسية (4050) % ومبلغ 337,2 مليار دج لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية (8) %، 9,203 مليار دج لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها (4) %، و 50 مليار دج لبرنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال (1) %⁶⁴.

ويلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 قد "...قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دج (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (

⁵⁹ MUSTAPHA BAKLI , op.cit,p.9.

⁶⁰ صالح ناجية ومخاش فتيحة، اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفق النمو الاقتصادي والمستديم، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الصفحة 12.

⁶¹ عيو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مقال مقدم في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16 و 17 ديسمبر 2008، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الصفحة 7.

⁶² زرنوح ياسمين، المرجع السابق، الصفحة 188.

⁶³ CHOUAL Imed EDDINE, ANALYSE RETROSPECTIVE DE LA POLITIQUE FINANCIERE DE L'ALGERIE 2001-2014, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, N. 15, VOL. 02-2016, P. 47.

⁶⁴ ياسمين زرنوح، المرجع السابق، الصفحة 207 و 208،

Et voir aussi CHOUAL Imed EDDINE, op.cit, p. 47.

216. 1 مليار دج) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دج (حوالي 130 دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى⁶⁵.

والجدير بالذكر أن الجزائر واصلت من خلال هذا البرنامج جهودها في إنعاش النمو وتكثيفه، حيث باشرت خلال هذه الفترة إصلاحا اقتصاديا ارتكز على تحسين إطار الاستثمار⁶⁶، وذلك بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية. كما عكفت الجزائر على تسوية مسألة العقار الصناعي، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي لتطوير الاستثمار وضمان مبدأ سيادة واحترام القانون، وعصرنه المنظومة المالية⁶⁷.

وعلاوة على ذلك عملت الدولة الجزائرية على النهوض بتنمية مستمرة مست جميع مناطق البلاد، وهو ما نلمسه من خلال تنمين الثروات الوطنية وتطويرها في مختلف القطاعات: قطاع المحروقات والمناجم، قطاع الفلاحة، قطاع السياحة والصناعة التقليدية، قطاع الصيد البحري، وقطاع الاتصالات والتكنولوجيات. إلى جانب الاهتمام بمجال الموارد المائية من خلال بناء السدود وحفر الآبار وإنشاء المحاجر المائية واسترجاع المياه المستعملة وتحلية مياه البحر، إلى جانب تبني سياسة عقلنة تسيير الموارد المائية⁶⁸.

ولقد عملت السلطات العامة على تهيئة الإقليم بإنشاء البنى التحتية الخاصة بالطرق والمطارات، والاهتمام بالبنى التحتية البحرية من خلال صيانتها وتطويرها وتوسيعها، والعناية بالبنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرقات. والعمل أيضا على الحفاظ على البيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد أولى هذا البرنامج للتنمية البشرية بمختلف مجالاتها رعاية خاصة من خلال رفع جودة الخدمة العمومية في المجال الصحي، والعمل على سد حاجات المواطنين في مجال السكن عن طريق توفير سكنات بمختلف الصيغ: السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الريفي، البيع بالإيجار⁶⁹.

ويلاحظ أن هذا البرنامج كان يهدف لتحقيق ثلاث أهداف أساسية: - مكافحة الفقر إذ أن الخصائص المكانية للفقر تملّي اعتماد إجراءات إعادة بعث مبنية على تعزيز الهياكل الاجتماعية الجماعية للبلديات الأكثر حرمانا حتى يسمح ذلك بالاستجابة لمتطلبات الخدمة العمومية والتوازن

⁶⁵ محمد مسعي، المرجع السابق الصفحة 147.

⁶⁶ حيث تم تعديل الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار بموجب الأمر 08-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، الجريدة الرسمية المؤرخة في 19 يوليو 2006، العدد 47، الصفحة 17.

⁶⁷ زرمان كريم، المرجع السابق، الصفحة 205 و 206 و 207.

⁶⁸ زرنوح ياسمين، المرجع السابق، الصفحة 192 إلى 198.

⁶⁹ زرمان كريم، المرجع السابق، الصفحة 214 إلى 220.

الجهوي. و - فتح مناصب عمل، و - تحقيق التوازن الإقليمي وتنشيط الفضاء الجزائري⁷⁰. وهو ما يستجيب وبحق لمتطلبات التنمية المستدامة.

ولقد حقق هذا البرنامج نتائج مرضية حيث تراجعت البطالة إلى نسبة 102%⁷¹. غير أنه يلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد تدهور سنة 2006 إذ بلغ 20 %، ثم انتعش من جديد ليبلغ سنة 2007 نسبة 2,4%، وسنة 2008 بلغ نسبة 3,1%، وسنة 2009 نسبة 2,3%⁷².

ولقد بلغت مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام PIB⁷³ سنة 2009 النسب التالية⁷⁴:

- المحروقات: 31,03 %

- الزراعة: 9,24 %

- الصناعة خارج قطاع المحروقات 5,72 %

- البناء والأشغال العمومية 10,92 %

- الخدمات: 23 , 80 %

- باقي القطاعات: 19 , 29 %

ويلاحظ مما تقدم أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن والموجه للاقتصاد الوطني، يليه قطاع الخدمات، ثم البناء والأشغال العمومية، وفي مرتبة لاحقة الزراعة. في حين أن نسبة النمو في قطاع الصناعة بقيت ضعيفة وهشة .

ويؤكد البعض أن قطاع الصناعة يعتبر قطاعا مهما لأنه يعتبر الدافع الأساسي والمحرك لاقتصاديات الدول المعاصرة، وهو ما ينقص الاقتصاد الوطني خاصة وإن ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تمثل خلال هذه الفترة في القطاع الصناعي⁷⁵.

⁷⁰ MUSTAPHA BAKLI, op .cit, p .11 et 12.

⁷¹ عدة أسماء، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، الصفحة 185 .

⁷² صالح ناجية ومخناش فتيحة، المرجع السابق، الصفحة 13.

⁷³ PRODUIT INTERIEUR BRUT .

صالح ناجية ومخناش فتيحة، المرجع السابق، الصفحة 13.

⁷⁵ خلف فاروق، المرجع السابق، الصفحة 29 و 30.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014

رصدت الجزائر لهذا البرنامج " ..قوام مالي إجمالي قدره 21. 214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9. 680 مليار دج) أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11. 534 مليار دج (5 مليار دولار)⁷⁶، وذلك لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وعلى الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9. 700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11. 534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار⁷⁷ .

ولقد ركز هذا البرنامج على التنمية البشرية التي اعتبرها من أولوياته الأساسية⁷⁸ ورصد لها 45% من إجمالي المبلغ لتنمية الهياكل الأساسية التعليمية⁷⁹ .

إن برنامج توظيف النمو 2010-2014 اهتم بمختلف أطوار التعليم من خلال تسطير برنامج ضخم⁸⁰ :

- التربية الوطنية : 300 مدرسة ابتدائية، 1000 اكاديمية، 850 ثانوية، 2000 متوسطة.

- التعليم العالي : 600000 مقعد بيداغوجي، 4000000 سرير، 44 مطعم .

- التكوين المهني : 220 معهد، 82 مركز للتكوين، 58 داخلية.

كما اهتم بالطاقة إذ سطر ربط مليون بشبكة الغاز و 220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء . والثقافة من خلال : 40 مركب ثقافي، 340 مكتبة، 44 مسرح و 12 معهد. أما الاتصال فقد عكف البرنامج على تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها⁸¹ .

لقد أولى البرنامج أهمية كبيرة للصحة 172:مستشفى، 45 مركب صحي، 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين. والسكن: مليوني وحدة سكنية منها 2,1 مليون مسكن سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي

⁷⁶ محمد مسعي، المرجع السابق، الصفحة 147 .

⁷⁷ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثني 24 ماي 2010، الصفحة 1 .

⁷⁸ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثني 24 ماي 2010، الصفحة 1 .

⁷⁹ CHOUAL Imed EDDINE, op.cit, p. 48.

⁸⁰ CHOUAL Imed EDDINE, op.cit, p. 47.

⁸¹ عدة أسماء، المرجع السابق، الصفحة 173 .

قبل نهاية 2014. أما المياه: 35 سد، و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها⁸².

والى جانب ذلك سطر البرنامج مشاريع لتطوير الهياكل القاعدية حيث رصد لذلك 6447 مليار دج ما يقارب 40% من حجم البرنامج من خلال تبني مشاريع ضخمة في مجال الأشغال العمومية (100. 3 مليار دج)، والنقل (2.800 مليار دج) وتهيئة الإقليم (500 مليار دج)⁸³.

ولدعم التنمية الاقتصادية رصد البرنامج 3750 مليار دج، ويبدو أن الاهتمام انصب على القطاعات التي لها تأثير مباشر في النهوض بالاقتصاد الوطني، إذ ركز على الفلاحة والتنمية الريفية (1000 مليار دج)، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (150 مليار دج) والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض. كما استهدف البرنامج امتصاص البطالة إذ خصص 350 مليار دج لتشجيع انشاء مناصب الشغل. وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم. كما سطر البرنامج الجديد تدعيم التنمية الصناعية بمبلغ ضخم قدر ب 2000 مليار دج وجهت لانحاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية⁸⁴، وهذا إلى جانب تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات ولتجنب انخفاض معدل النمو الاقتصادي في مجال الصناعة الذي شكل حجرة عثرة في المخطط الخماسي الأول 2005-2009.

يعتبر المخطط الخماسي الثاني برنامجا مميزا من خلال حجم غلافه المالي والمشاريع المسطرة من قبل الحكومة. ولقد ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي في السنة الأولى من تطبيقه إذ بلغت في سنة 2010 3,80 %، ثم عادت لتتخف سنة 2011 50%، 2 :⁸⁵. ولكنها ارتفعت من جديد في 2012: 3,3 %، وبلغت سنة 2013 : 2,8 % وفي 2014: 3 :⁸⁶، وكانت هذه أعلى نسبة حققت خلال الخماسي الذي طبق فيه البرنامج.

وقد رت مساهمة القطاعات المختلفة سنة 2014 في الناتج الداخلي الخام النسب التالية: قطاع المحروقات بين 27 % و 35 %، قطاع الخدمات 2، 25 %، قطاع الأشغال العمومية 810 %، قطاع الفلاحة

⁸² برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010، الصفحة 1 و 2 .

⁸³ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010، الصفحة 2 .

⁸⁴ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010، الصفحة 2 و 3 .

⁸⁵ CHOUAL Imed EDDINE, op.cit, p. 48.

⁸⁶ عدة أسماء، المرجع السابق، الصفحة 187 .

بين 8% و 10%، قطاع الصناعة 5%. كما توسعت الاستثمارات في الجزائر نتيجة السياسة المتبعة، وبلغت نسبة البطالة سنة 2014: 10,6%⁸⁷.

ويستخلص مما تقدم أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة لتحقيق تنمية مستدامة من خلال رفع معدل النمو وتوفير حياة كريمة للمواطنين والنهوض بالاقتصاد الوطني استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، غير أن نسبة النمو قد ارتفعت بشكل ملحوظ في قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، بينما بقي النمو في قطاع الصناعة محتشما. كما أن قطاع الفلاحة لم يقدم ما كان منتظرا منه إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المناخية ونوعية التربة ومؤهلات الأراضي الزراعية التي تمتلكها الجزائر .

تبنت الدولة بعد ذلك البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019 الذي يهدف في مضمونه بشكل رئيسي لإنعاش القطاعات المنتجة كالصناعة، السياحة، والتنمية الاجتماعية لتجنب انهيار أسعار النفط ومحاولة القضاء على رابطة التبعية بين الاقتصاد والنفط، لا سيما أن إعداد الميزانية يتم على أساس سعر مرجعي للبرميل وبالتالي حدوث عجز إذا انهارت أسعاره. ولقد رصدت السلطات لتحقيق هذه الأهداف غلاف مالي قدره 21.000 مليار دج أي ما يزيد عن 262 مليار دولار.

المطلب الرابع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019

ركز هذا البرنامج على تشجيع المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية التي نالت الحصة الأكبر من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج⁸⁸.

وتطبيقا لأحكام المادة 121 م القانون رقم 14-10 والمتضمن قانون المالية 2015 فتح حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019⁸⁹.

وتطبيقا لهذا النص صدر المرسوم رقم 15-205 الذي يهدف لتحديد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 السالف الذكر⁹⁰. ويغطي برنامج توظيف النمو الاقتصادي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019⁹¹.

⁸⁷ عدة أسماء، المرجع السابق، الصفحة 187 و 188 و 191.

⁸⁸ هدى بن محمود، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، الصفحة 51.

⁸⁹ المادة 121 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية 31 ديسمبر 2014، العدد 78، الصفحة 03: ويقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019، وفي باب النفقات: النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019.

وتهدف الدولة من خلال تبني برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 لرفع نسبة النمو الى 7% بغية تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والحد من البطالة⁹².

وتتمثل اهداف هذا البرنامج في تحسين الظروف المعيشية في مختلف القطاعات: الصحة العمومية، السكن، التعليم، التربية والتكوين...الخ. ودفع عجلة التنمية الفلاحية لتحقيق الامن الغذائي، والحرص على تشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية لرفع نمو الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات. وتشجيع الاستثمار المنتج لتوفير مناصب عمل جديدة وخفض نسبة البطالة⁹³.

ان تنفيذ برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 جاء في ظل ظروف صعبة جدا بسبب انخفاض اسعار النفط. وهذا ماجعل الدولة تتبنى عدة اصلاحات مالية ومحاسبية في مقدمتها غلق جميع حسابات التخصيص الخاص التي تم انشاؤها بموجب البرامج السابقة وادراجها في الحساب رقم 302-145 المعنون " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز"⁹⁴، وهو ما نص عليه قانون المالية لسنة 2017⁹⁵.

ولقد خصصت لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 ميزانية اجمالية قدرت ب 262 مليار دولار، بمعدل سنوي يقدر ب 52,4 مليار دولار⁹⁶. حيث رصدت الدولة لهذا البرنامج مبلغ مالي يقدر ب 6,4079 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ 2,1894 مليار دج في 2016⁹⁷.

ولقد حدد البعض التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توظيف النمو الاقتصادي لسنتي 2015 و2016 بناء على قانوني المالية لسنة 2014 و2015 على النحو التالي⁹⁸:

⁹⁰ المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 15-205 المؤرخ في 27 يوليو 2015 الذي يحدد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية المؤرخة 29 يوليو 2015، العدد 41، الصفحة 16.

⁹¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذي 15-205 السالف الذكر.

⁹² هدى بن محمد، المرجع السابق، الصفحة 51.

⁹³ مسعودي زكريا، تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور البحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، الصفحة 221.

⁹⁴ وافي ناجم وبلال بوجمعة، مساهمة برامج الانعاش الاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية ادرار خلال الفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، الصفحة 245.

⁹⁵ المادة 119 و 120 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية 29 ديسمبر 2016، العدد 77، الصفحة 02.

⁹⁶ حيدوشي عاشور وعيل ميلود، اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد 05، 2017، الصفحة 338.

⁹⁷ هدى بن محمد، المرجع السابق، الصفحة 51.

⁹⁸ راجع المحاضرة رقم 09: برنامج توظيف النمو الاقتصادي والنموذج الجديد للنمو (2015-2030)، الصفحة 02 منشورة على الموقع :

- المنشآت القاعدية والاقتصادية: رصدت لها 2 , 1854 مليار دج في 2015 و 3, 441 مليار دج في 2016.

- نفقات مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى: 900 مليار دج في 2015 و 860 مليار دج في 2016.

- هيكل المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد 464,6 مليار دج في 2015 و 239 مليار دج في 2016.

- قطاع الفلاحة والري: 4, 209 مليار دج في 2015 و 2, 198 مليار دج في 2016 .

- قطاعات التربية والتكوين: 8 , 227 مليار دج في 2015 و 6, 78 مليار دج في 2016 .

- قطاع السكن: 3 , 234 مليار دج في 2015 و 4, 24 مليار دج في 2016 .

- المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية: 3 , 151 مليار دج في 2015 و 7, 32 مليار دج في 2016 .

- دعم الخدمات المنتجة: 6 , 22 مليار دج في 2015 و 9 , 14 مليار دج في 2016 .

- قطاع الصناعة: 1 , 5 مليار دج في 2015 و 7 , 4 مليار دج في 2016 .

ويلاحظ من توزيع المخصصات المالية السالفة الذكر اعطاء الاولوية لقطاع المنشآت القاعدية والاقتصادية والادارية بنسبة 4 , 38 % وذلك بهدف اتمام المشاريع السابقة التي بدا انجازها في ظل المشاريع السابقة خاصة مع انخفاض الموارد المالية للدولة. اهتم البرنامج في المرتبة الثانية بنفقات مخططات البلديات للتنمية وتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين والتجهيزات الفلاحية... الخ بحصة تقدر ب 5 , 29 % من اجمالي المخصصات المالية. في حين قدرت حصة عمليات راس المال ب 8 , 11 %، اما قطاع الفلاحة والري فاستفاد من حصة 8 , 6 %، يليه قطاع التربية والتكوين حوالي 1 , 5 %، اما بقية القطاعات مجتمعة فخصصت لها حصة 4 , 8 %⁹⁹.

خاتمة:

يستخلص من الدراسة أن الجزائر حاولت جاهدا من خلال برامج الاستثمارات المنفذة أو الجاري تنفيذها بموجب المخططات التي اعتمدتها منذ 2001، النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يهيمن على النمو الاقتصادي ويهيمن على أكبر حصة له .

ويبقى النمو محدودا بل ضعيفا في مجال الصناعة، رغم أن هذا القطاع يعتبر قطاعا حيويا يضمن النهوض بالاقتصاد، والتطور في مختلف المجالات، أهمها المجال الاجتماعي تحقيقا لمتطلبات التنمية المستدامة التي تملي وجوب توفير حياة كريمة للمواطنين في الحاضر والمستقبل.

إن قطاع الفلاحة يعتبر قطاعا استراتيجيا، بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر ومع ذلك فإن النمو في هذا القطاع يبقى محدودا، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع السياحة .

ولهذا يستحسن :

- تنشيط قطاع الزراعة بشكل أكبر وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم القيام بالتصدير، ويستحسن في هذا السياق معالجة مشكلة التصحر التي تهدد الأراضي الزراعية بالجزائر.

- تكريس فكرة الاقتصاد الأخضر التي أصبحت حقيقة ينادي بها المجتمع الدولي، إذ يمثل رأس المال الطبيعي أحد الأصول الهامة خاصة بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض مثل الجزائر، وهو ما سيضمن توفير مناصب عمل جديدة وامتصاص البطالة، وهو ما أكدته وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المؤتمر الوزاري الإفريقي الرفيع المستوى حول الاقتصاد الأخضر الذي انعقد بوهان في 22 فبراير 2014.

- معالجة مشكل التلوث البيئي الذي أضحى في تزايد مستمر بسبب تزايد الكثافة السكانية، كما يجب تحديث حظيرة السيارات والقضاء على النفايات بطريقة سليمة لتجنب الآثار السلبية لتلوث الهواء.

- المحافظة على المياه وتجنب تلوثها إذ يجمع العلماء بان الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب) وذلك بسبب توقع ندرته أمام زيادة الطلب.

- تشجيع البحث والتطوير من خلال توفير مبالغ كافية لذلك إذ تتفق الدول العربية مبالغ ضئيلة على البحث العلمي.